المصطلح النحويّ بين الزجاجيّ وابن هشام

الدكتور / ماجد شتيوي القريات

المقدمة

يشكلّ المصطلح في مؤلفات الزجاجيّ وابن هشام ركيزة مهمة ينطلقان منها في توضيح الباب النّحْويّ الّذي يناقشانه،فيبدأ الواحدّ منهما الباب النّحْويّ بذكر المصطلح وحدّه،ثم يشرع في بيان أحكامه وما يتعلق به، ولعلّ المنهج الّذي اتبعاه سيكشف لنا عن حقائق مهمة تتعلق بكيفية معالجة كلّ منهما للمصطلحات النّحْويّة، وهذا ما نتوقعه من هذا البحث الّذي يمكن أن نصوغ مشكلّته الرئيسة في السؤال الآتي :

كيف عالج كلّ من الزجاجيّ وابن هشام قضية المصطلح؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأساس مجموعة من الأسئلة الفرعية، منها :

ما النهج الّذي سار عليه كلّ من العالمين في بناء مصطلحاتهما؟ وما الميزات التي انماز كلّ منهما بها عن الآخر في بناء المصطلح النّحْويّ؟ وما السمات المشتركة التي برزت عند هذين العالمين في تعريف مصطلحاتهما النّحْويّة؟ وهل يمكن إخضاع هذه المصطلحات لعلم المصطلح الحدّيث ؟ ولكن معالجة هذه التساؤلات ربما لا يسمح بها هذا البحيث بصورة مستقصاة وافية غير أنّه قد يسلط الضوء على بعض القضايا المهمة التي هي موضع هذه التساؤلات.

وقد جعلت هذا البحث في مقدمة وفصلين وخاتمة، ثم قسمت الفصل إلى مباحث والمباحث إلى مطالب، تكلّمت في المقدمة عن مشكلّة البحث وفصوله ومنهجه،و أفردت الفصل الأوّل للزجاجي والفصل الثّاني لابن هشام. ثم شرعت في الخاتمة أبين النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها البحث، والصعوبات التي واجهت البحث ثم ذيّلته بثبت المصادر والمراجع.

وتبنى البحث في بعض موضوعاته – المنهج الوصفيّ التّحليليّ،كما تبنى المنهج المقارن في الموازنة بين مصطلحات كلّ من العالمين.

وقد عالجتُ موضوعه بقدر ما تسمح به طبيعة هذا النوع من البحوث، فإن وُفّقتُ إلى الصّواب فبحول الله وفضله وطوله، وإن قصّرتُ فمن نفسي، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الفصل الأوّل : مصطلحات الزجاجيّ النّحْويّة

المبحث الأوّل :مفهوم المصطلح

المطلب الأوّل:المصطلح لغة:

أُخذت كلّمة مصطلح من التصالح، يقولون:" اصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف، واصطلحوا على الأمر تعارفوا عليه واتفقوا ".[١]

المطلب الثّاني:المصطلح اصطلاحا:

عرفه علوش بأنّه : "اتفاق طائفة مخصوصة على شيء مخصوص تمّ التواضع عليه" [٢] وعرفه (فيلبر) بأنّه: الرمز اللُّغويّ المحدّد لمفهوم واحدّ"[٣]

---

١ المعجم الوسيط ، أخرجه إبراهيم مصطفى وآخرون، أشرف على طبعه عبد السلام هارون، مطبعة مصر القاهرة ،١٩٦٠ص٥٢٢

٢ معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة ،سعد علوش،دار الكتاب اللبناني،بيروت ، ١٩٨٥ص١٢

٣ نقلا عن مقالة الدكتور علي الحمد بعنوان" في المصطلح العربي قراءة في شروطه و توحيده" مجلة التعريب العدد العشرون، كانون الأول٢٠٠٠

المبحث الثّاني :المصطلح عند الزجاجيّ

المطلب الأوّل :من حيث مصادره:

المصطلحات التي استعملها الزجاجيّ خليط من مصطلحات المدرستين البِصريّة والكوفيّة، إلا أن الزجاجيّ أكثر من استعمال المصطلح البِصريّ في مؤلفاته[١].

ويرى البحث أن مصطلحات الزجاجيّ يمكن قسمتها إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل مصطلحات كوفيّة:

و من هذه المصطلحات التي استعملها الزجاجيّ :

– واو الصرف : وذلك كقوله– في معرض حدّيثه عن معاني الواو–:"و تكون صرفا بمعنى(إلا أن)

فتنصب الفعل المستقبل بعدها كقوله: لالزّمنكَ أو تقضيَ حقي"[٢]. إذ نقل المخزوميّ أن هذا المصطلح كوفيّ لم يعرفه البِصريّون[٣]. ولعلّ الزجاجيّ استعمل

١ حروف المعاني ،أبو القاسم الزجاجيّ، تحق الدكتور علي الحمد،ط١،دار الأمل،عمان،١٩٨٤ مقدمة المحقق ص٣١

٢ حروف المعاني، مصدر سابق ،ص٣٨

٣ مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو، مهدي المخزومي،ط١،مطبعة البابي الحلبي، مصر،١٩٥٨،ص٣٠٦

هذا المصطلح لشهرته عند الكوفيّين ؛و ليكون غير متحيز إلى فئة أو متحرف إلى مذهب بعينه. وواو الصرف هذه هي التي تسمّى واو المعية،ويأتي بعدها الفعل المضارع منصوبا بأن مضمرةً عند البِصريّين أو يأتَي بعدها المفعول معه.

– النعت : يقول الزجاجيّ :" أما النعت فتابع للمنعوت "[1]. ويقول ابن السّكّيت :" فمن قال(حامل) قال هذا نعت لا يكون إلا للمؤنث"[2]

ومع أن هذا المصطلح يذكر حيثما تذكر المدرسة الكوفيّة إلا إنّه مشترك بين المدرستين، فقد استعمله سيبويهِ إمام المدرسة البِصريّة[3].

- حشو وصلة : بمعنى الزائد[4]، فقد ذكر المخزوميّ إنّه من مصطلحات الكوفيّين[5]. وقد فسّر أبو حيان الأندلسيّ الصلة في كلام الزجاجيّ بمعنى

١ الجمل في النحو ،أبو القاسم الزجاجيّ،تحق الدكتور علي الحمد،ط١،دار الأمل،عمان،١٩٨٤،ص١٣

٢ ابن السكيت اللغوي،محيي الدين توفيق إبراهيم،ط١،مطبوعات جامعة بغداد،بغداد،١٩٦٩ ،ص١٣٥

٣ ينظر: الكتاب،سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت،١٩٨٢، ١/ ٤٢١

٤ حروف المعاني، مصدر سابق،ص٣١

٥ مدرسة الكوفة،مرجع سابق،ص٣١٥

الحرف الزائد في قوله : " فإن جعلتَ ذا صلة يعني زائدة وتمثيله(أي الزجاجيّ) يدلّ على ذلك"[١].

فأبو حيان نقل كلام الزجاجيّ، وفسّره مبينا أن قول الزجاجيّ في (ذا) المصاحبة ل(ما) الاستفهامية- صلةٌ يعني زائدةً.

وأمّا مصطلح(الجحدّ[٢]) ومصطلح (الخفض[٣]) اللذان استعملهما الزجاجيّ فهما قسمة بين المدرستين[٤]، على أن الطنطاوي يرى أن(الخفض) مصطلح كوفي يقول:" والبصري الجر، والكوفي الخفض"[٥].

١ تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي،تحق عفيف عبد الرحمن،ط١،الرسالة بيروت،١٩٨٦،ص٥١٣

٢ حروف المعاني، مصدر ،سابق،ص٤٥

٣ الجمل، مصدر سابق ،ص٦٠

٤ مصطلحات ليست كوفية،د سعيد جاسم الزبيدي،ط١،دار أسامة،عمان،١٩٩٨،ص٩.

٥ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي،القاهرة، ط٢، ١٩٦٩م، ص٩٦.

الثّاني: مصطلحات بِصريّة:

وهي كثيرة جدّا، فجلّ مصطلحات الزجاجيّ من هذه المدرسة،كما هو الحال في استعمال مصطلح (التعجّب)[١]، ومصطلح (لام الجر ّ)[٢]، و(لام كي)[٣]، وغيرها.

ولعلّ كثرة إيراداه للمصطلحات البِصريّة يعود إلى انتشارها وشهرتها، ووضوح مدلولها عند الشادين وطالبي العربيّة.

الثالث مصطلحات خاصة بالزجاجيّ:

ثمّة مصطلحات استعملها الزجاجيّ ربما لم ترد عند غيره من النّحْويّين، منها:

- لام التأكيد العارية ولام التأكيد الحاملة.[٤] واستشهد على أُولاهما بقول الشاعر:

و أعلم أنّ تسليماً وتركاً لَلامتشابهان ولا سواء

١ حروف المعاني، مصدر سابق، ص٤٣
٢ حروف المعاني ، مصدر سابق،ص٤٥
٣ حروف المعاني ،مصدر سابق،ص٤٥
٤ حروف المعاني ، مصدر سابق،ص٤١

ويُفهم من شاهده هذا أنّها اللام الزائدة، وقد نص أستاذي الدكتور علي الحمد إنّه لم يجد هذه اللام عند أيّ من النّحْويّين[1].

وأمّا لام التأكيد الحاملة فيريد بها اللام الواقعة في جملة إنّ، وهي المعروفة بلام التأكيد أو اللام المزحلقة إذا كانت في اسم إنّ.

- لام القسم الحاملة والعارية[2]: وأراد بالحاملة التي تكون مع الفعل المستقبل ملازمة لنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة،كقوله- تعالى- : (ليسجنّ وليكونْ من الصاغرين)[3]. وأما العارية فأراد بها الزائدة،و لم يعثر البحث على هاتين اللامين عند النّحْويّين.

و تجدر الإشارة إلى أن الزجاجيّ استعمل في مؤلفاته المصطلح البِصريّ إلى جانب المصطلح الكوفيّ في آنٍ واحدّ، وربما نبّه إلى ذلك. ومن ذلك قوله: (الفصل ويسمّيه الكوفيّون العماد)[4]، واستعماله لمصطلحي (العطف والنّسق)،فمن استعماله العطف قوله:(وحروف

١ يُنظر حاشية صفحة٤١ من حروف المعاني٠
٢ حروف المعاني،مصدر سابق ،ص٤٢
٣ يوسف ٣٢
٤ الزجاجيّ، حياته و آثاره و مذهبه النحوي من خلال كتاب الإيضاح،مازن المبارك،ط٢،دار الفكر،دمشق،١٩٨٤،ص١٩ ، و الجمل ،مصدر سابق٠

العطف الواو والفاء وثم...)[١]. ومن استعماله النّسق قوله : (فلم تخلص في باب النّسق)[٢] في معرض حدّيثه عن لا العاطفة.

والنّسق من مصطلحات الكوفيّين، قال ابن خالويه::" ولسوف الواو حرف نسق"[٣]، وابن خالويه من أتباع الكوفيّين المستعملين لمصطلحاتهم.

ويلحظ أنّه استعمل مصطلح (الفعل الدائم)، وهو مصطلح كوفيّ يراد به اسم الفاعل غير أن الزجاجيّ أراد به الفعل المضارع كما هو واضح من تمثيله، قال :" وفعل في الحال يسمّى الدائم"[٤]، ومثل له بالفعل(يقوم).

ومن دراسة مصطلحات الزجاجيّ من حيث مصدريّتها يمكن القول : إن الزجاجيّ لم يكن متحيزا إلى مدرسة معينة، فهو يستعمل مصطلحات من المدرستين، وربما استعمل المصطلح البِصريّ، وذكر ما يقابله عند الكوفيّين، فهو يستعمل المصطلح لا لإنّه بِصريّ أو كوفيّ بل

١ الجمل،مصدر سابق،ص١٧
٢ حروف المعاني،مصدر سابق،ص٣١
٣ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم،ابن خالوية،دار مكتبة الهلال،بيروت،١٩٨٥،ص١١٥
٤ الجمل ، مصدر سابق،ص٧

لأنه الأكثر شهرة وانتشارا بين دارسي العربيّة، وليس كما قال المخزوميّ عن الزجاجيّ : إنّه" داعية لمذهب البِصريّين"[1].

وعندما تكلّم عن العلّل فإنّه لم يقصر حدّيثه على علل البِصريّين بل ذكر علل الكوفيّين والبِصريّين، وإن عبّر عنها بألفاظ البِصريّين ؛ ذلك أن البِصريّين" هم الّذين نهجوا التعبير عن العلّل وذللوه ومهدوه"[2].

١ الدرس النحوي في بغداد،مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي،بيروت،١٩٨٧،ص٨٦

٢ المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط٨،دار المعارف القاهرة ،١٩٩٩،ص٢٥٢

المطلب الثّاني :المصطلح عند الزجاجيّ من حيث طبيعته

سجل البحث بعضا من الملحوظات حول مصطلحات الزجاجيّ الواردة في مؤلفاته النّحْويّة، منها :

- تأثّره بمصطلحات المناطقة والمتكلّمين والأصوليين : من ذلك قوله:"فأما حدّ أبي العباس المبرد للاسم... الاسم ما كان واقعا على معنى نحو رجل وفرس وزيد وما أشبه ذلك "[1]

و كذلك استعماله مصطلح (مغالطة)[2]. فالحدّ والمغالطة من اصطلاحات أهل المنطق، ويجعلون الحدّ من أدق أنواع التّعريف فهو " القول الدالّ على ماهية الشّيء"[3]، وقوله:" ليس يشبه هذا الحدث والمُحدّث، ولا العلّة والمعلول، وذلك أنّا نقول: إن الفاعل في جسمٍ فعلا ما..."[4]. فالمحدّث والجسم من اصطلاحات المتكلّمين في معرض

١١ لإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحق مازن المبارك،دار النفائس،بيروت،١٩٧٩،ص٥١

٢ الإيضاح ، مصدر سابق،ص٥١

٣ الشفاء، كتاب المنطق، ابن سينا الحسين بن عبد الله،تحق سعيد زايد،المطبعة الأميرية، القاهرة،١٩٦٤،ص٥

٤ الإيضاح، مصدر سابق ،ص ،٨١

حدّيثهم عن الخالق وصفاته، والعلّة والمعلول مصطلحات أصولية نقلت من أصول الفقه إلى أصول النحو.

- استعماله مصطلحات دون تحدّيد مدلولها تحديد ماهية: ربما استعمل الزجاجيّ مصطلحات دون تحديد ماهيتها، بل اكتفى بالتمثيل لها، كقوله: " والمضمر نحو أنا وأنت وأنتِ وأنتما..."[١]، وكقوله: " والمبهم: نحو: هذا، وهذان، وهؤلاء..."[٢]
- ولعلّه كان يرى أن التمثيل على المصطلح يكشف عن مدلوله، ولا سيما أن غاية التّعريف أو المدلول عند النّحْويّين تختلف عما هي عليه عند المناطقة، فالنّحْويّون غايتهم من تعريف المصطلح تمييزه من غيره، بينما يسعى المنطقيون إلى تحديد ماهيته، والكشف عن صفاته وما هو جوهر منها وما هو عرَض. وربما اكتفى الزجاجيّ بذكر وظيفة المصطلح، كقوله:"أم للاستفهام ولكن للاستدراك"[٣].

١ الجمل، مصدر سابق ، ص١٤
٢ الجمل ، مصدر سابق ، ص١٤
٣ الجمل ، مصدر سابق ، ص١٧
٨ الجمل، مصدر سابق ،ص٢٤،٢٥
٩ الجمل، مصدر سابق،ص٢٤،٢٥

- تصحيحه بعض المصطلحات تصحيحا لُغويّاً،مثالُ ذلك انتقادُه النّحْويّين في استعمالهم مصطلحَي(بدل الكلّ وبدل البعض) برغم استعماله لهما على وَفْقِ منهجهم في إدخال (أل) على كلّ وبعض. يقول:" وإنّما قلنا الكلّ والبعض مجازا على استعمال الجماعة له ومسامحة وهو في الحقيقة غير جائز"[1]. فبيّن أنّ إدخالَ (ألٍّ) على كلّ وبعض غيرُ جائز في اللّغة، ورأى أنّ الصّواب أنْ يقال:" بدلُ الشّيء من الشّيء وهو بعضه"
- التعبير عن المصطلح بألفاظ مركّبة وليست مفردة، ومن ذلك إطلاقه على الحروف الناسخة اسم(الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر)[2]، وإطلاقه على الفعل المبني للمجهول مصطلح(ما لم يسمّ فاعله)[3].

ولا غرابة في استعمال مثل هذا النمط من المصطلحات ذات الألفاظ الكثيرة في زمن الزجاجيّ ومن سبقه ؛ إذ نهج الأقدمون هذا النهج في تسمية مصطلحاتهم، فقد كانوا يدلّلون على أبواب النحو

٢ الجمل ، مصدر سابق ، ص٥١
٣ الجمل ، مصدر سابق ، ص٧٦

ومصطلحاته بعبارات وصفية كما هو الحال عند سيبويهِ، فانمازت مصطلحاتهم بكثرة ألفاظها، وقد ميّز المحدثون من النّحْويّين بين مصطلحينِ هما الوصفيّة والمعياريّة، وعدُّوا كثيرا من النّحْويّين القدامى مِمَّن يعتمدون على وصف الباب النّحْويّ أكثر من اعتمادهم على وضع مصطلح خاص بالمدلول. ولعلّ أيّ علم تبدأ مصطلحاته قلقة أو غيرَ موجزة في صياغتها، ثم تصبح بمرور الزّمن أكثر استقرارا وإيجازا.

وأطلق الزجاجيّ على صيغ المبالغة عبارة(الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل)[1]، وذكر سيبويهِ أوزانها ولم يضع مصطلحا خاصّا يدلّ عليها[2]. كما أطلق الزجاجيّ على (التّنازُع) مصطلح (باب الفاعلين والمفعولين اللّذينِ يفعل كلّ واحدّ منهما بصاحبه مثلما يفعل الآخر)٣، وهو مصطلح سيبويهِ مع شيء من التقديم والتأخير؛ إذ سمّاهُ سيبويهِ:(باب الفاعلين والمفعولين اللّذينِ كلّ واحدّ منهما يفعل بفاعله مثل الّذي يفعل به وما كان نحو ذلك)٤.

١ الجمل، مصدر سابق، ص٩٢
٢ ينظر: الكتاب ، مصدر سابق، ١١٠/١
٣ الجمل، مصدر سابق ،ص١١١
٤ الكتاب، مصدر سابق،٧٣/١

وجعل مصطلح تعدي الفعل الذي أطلق عليه(باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية)[1] يشمل تعديه للمفعول به وغير المفعول وهو خلاف المشهور بين النحويين.

ويطلق على (الاشتغال) مصطلح اشتغال الفعل عن المفعول بضميره[2].

ويسمي مصطلح (الحروف الناسخة) اسم باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر[3].

ويطلق على نواصب الفعل المضارع مصطلح(باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة)[4].

ويسمي (لا) النافية للجنس النفي ب(لا).

ويرى البحث أنْ لو أخضع الكثير من مصطلحات الزجاجيّ لعلم المصطلح وما يشترطه من إيجاز لخرجت عن قواعد هذا العلم، وقوانين

---

١ الجمل، أبو القاسم الزجاجي، بعناية ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٢٦، ص٧٣.
بعناية ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٢٦، ص ٤٤.
٢ الجمل بعناية أبي شنب،مصدر سابق، ص١٥.
٣ الجمل بعناية أبي شنب، مصدر سابق، ص٦٤.
٤ الجمل بعناية أبي شنب، مصدر سابق ،ص١٩٤.

المصطلح وشروطه. وليس هذا القول قدحا في مقام الزجاجيّ، فالزجاجيّ حذا حذو القدماء في مصطلحاتهم التي تتماز بتوصيف الباب لا بوضع مصطلح دقيق موجز له في كثير من الأحوال.

ويلحظ أنه يكرر المصطلح ويناقش تحت كل عنوان مكرر مسائل تتصل بالباب ففي باب مالم يسم فاعله تحدث عن بناء الفعل للمجهول ثم أعاد العنوان مع شيء من التغيير بقوله(باب من لم يسمى فاعله) وناقش نيابة الظرف عن الفاعل ممثلا على ذلك بقوله: سير يومان.

_أطلق الزجاجيّ لفظ الحرف أو الحروف، وأراد به مطلق الكلمة لا الحرف الّذي يقابل الاسم والفعل في اصطلاح النّحْويّين. من ذلك قوله:" باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار"[1]، يقصد كان وأخواتها. قال البطليوسيّ :" سمّى أبو القاسم هذه العوامل حروفا وليس بحروف، وهذا مما تعقّبه الناس عليه"[2]، واعتذر له ابن أبي الرّبيع الأشبيليّ في شرحه كتابَ الجمل قائلا:" ليس بحروف وإنّما هي أفعال وإنّما سمّاها حروفا لأحد أمرين: أن يريد بالحرف

١ الجمل ، مصدر سابق ،ص٤١

٢ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد السيد البطليوسي، تحق سعيد عبد الكريم سعّودي، دار الرشيد ، العراق،١٩٨٠،ص١٥٧

الكلمة،و الثّاني أن يكون سمّاها حروفا لضعفها"[1] وحاول ابن الخشّاب أن يبرّر هذه التّسمية بقوله:"من الأفعال أفعالٌ تستعمل استعمال الأدوات، والأدوات هي الحروف، وتختص بأحكام تنفرد بها عن جمهور الأفعال... فمن ذلك كان وأخواتها"[2]. وابنُ الخشّاب يعتذر بكلامه السابق بل يبرّر ما قاله الزجاجيّ، وكأنّ ابن الخشّاب يقول: إنّه سمّاها حروفا؛ لأنّها أدوات، والأدوات في معظمها تكون حروفا.

ويرى البحث أن الزجاجيّ لم يقصد بهذه التّسمية أنّها حروف، بل استعمل الحرف استعمالا لُغويّاً بمعنى الكلمة، وهذا كثير في كلام العرب، ويدلّ على هذا المذهب الزجاجيّ نفسُه ؛ إذ يصرّح بأنّ (كان) فعلٌ عندما يقول:" واعلم أنّ كان تدخل في باب التعجّب... ولأنّها أصل في كلّ فعل وحدث"[3]. فهو يعلن بأنّها أصل في كلّ فعل ولم يقل : أصلٌ في كلّ حرف. وأوضحُ من هذا قولُه_ بعد أنْ ذكر المثال : ما كان أحسن زيدا_:" كان فعل ماضٍ في موضع خبر الابتداء

---

١ البسيط في شرح جمل الزجاجي،ابن أبي الربيع القرشي الأشبيلي، تحق عياد بن عيد الثبيتي،دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦، ٦٦١/٢

٢ المرتجل ، ابن الخشاب أبو محمد عبد الله بن أحمد،تحق علي حيدر،ط١، مطبوعات مجمع اللغة العربية،دمشق،١٩٧٢،ص١٢٤

٣ الجمل ، مصدر سابق ،ص١٠٣

"[1]، ويقول في المثال(ما أحسن ما كان زيدا):"تكون(ما) مع الفعل بتأويل المصدر"[2]. فعباراته صريحة في الدّلالة على فعليّة كان. لكنّه يطلق لفظ (الحرف) ويريد به(مطلق الكلمة)، وهذا بيّن في أبواب أخرى، كما هو الحال في باب الجزاء" وحروف الجزاء إن ومهما...و ما ومن "[3]. ف(مَن وما) ليست بحروف إنّما هي أسماء شرط؛ إذ يصرّح بعد ذكر هذه الأدوات بأنّ هذه(الأسماء) إذا دخلت على (إنّ) الناصبة للمبتدأ قدّر لها اسمٌ ضميرُ شأنٍ، ويستشهد بقول الشاعر :

إنّ مَن يدخلِ الكنيسة يوما يلقَ بها جآذرا وظباءَ[4]

واعتماداً على ما قدّمه البحث فليس لابن الخشّاب أن يعتذر عن الزجاجيّ، فالزجاجيّ لم يقصد أنّها حروفٌ اصطلاحا. ولعلّ الّذي أوقع في هذا اللبس هو أنّ الزجاجيّ استعمل لفظ(حرف) استعمالا لُغويّاً لا استعمالا اصطلاحيّا في مَعرِض حدّيثه عن النحو ومصطلحاته.

١ الجمل، مصدر سابق ، ص١٠٣
٢ الجمل، مصدر سابق، ص١٠٣
٣ الجمل، مصدر سابق، ص٢١١
٤ الجمل، مصدر سابق ،ص٢١٣

الفصل الثّاني :المصطلح عند ابن هشام

ينحو ابن هشام في مصطلحاته منحًى تعليميّا إذا ما استثنينا كتابه (المغني) في بعض أبوابه، تلك الأبواب التي تخدم الباحثين والمتخصّصين. و" منهجه في النحو هو منهج المدرسة البغداديّة"[1].

والناظر في مؤلفات ابن هشام يرى أنّه اختط لنفسه منهجا يقوم على التّحليل والتوجيه والموازنة، وانتقاء ما يراه حقّا وصوابا.

وأضحت مصطلحاتُه قليلةَ الألفاظ أقربُ ما تكون للشّروط التي ينبغي أن يكون عليها المصطلحُ وصياغته كما أقرّها علم المصطلح حدّيثا.

١ المدارس النحوية، مرجع سابق ،ص٣٤٧

المبحث الأوّل :مصادر مصطلحاته

يمكن القول : إنّ مصادر مصطلحاته هي المدرسة البِصريّة، وقلّما عثر البحث على مصطلحات كوفيّة استعملها ابن هشام. ومن هذا القليل (الواو الزائدة)، يقول : " والثامن واو دخولها كخروجها وهي الزائدة أثبتها الكوفيّون والأخفش وجماعة"[١]. ومنه (واو الثمانية) : "ذكرها جماعة من الأدباء كالحريريّ، ومن النّحْويّين الضّعفاء ابنُ خالوية"[٢]. ومنه عطف النّسق، قال :" وأما النّسق فهو التابع المتوسّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتي ذكرُها "[٣].

فالنّسق من مصطلحات الكوفيّين وأتباعهم كقول ابن خالويه،في إعراب (نفس) في قوله –تعالى–:(و الأرض وما طحاها ونفس وما سواها)[٤] " ونفس نسق على الأرض"[٥]

وربما استعمل مصطلحاتِ البِصريّين، لوضوحها ولذيوعها؛ ولأنّ الدارسين اعتادوا على سماعها، وفهم مدلولاتها، ولاسيّما أنّه ينحو منحًى تعليميّا في كتبه _ كما مرّ في هذا البحث_

١ مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري،تحق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت ،١٩٩٢، ٤١٧/٢

٢ المغني ، مرجع سابق، ٤١٧/٢

٣ شرح قطر الندى و بل الصدى ، ابن هشام الأنصاري ، تحق محمد محيي الدين،المكتبة العصرية ، بيروت ،١٩٩٨، ص٣٢٨

٤ الشمس٦٧.

٥ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه الحسين بن أحمد، دار مكتبة الهلال، بيروت ، ١٩٨٥، ص٩٩ ، و ينظر: المدارس النحوية، مرجع سابق،ص١٦٧

المبحث الثّاني :طبيعة مصطلحاته

المطلب الأوّل: الإيجاز في المصطلح:

استعمل ابن هشام مصطلحات موجزة؛ فالّذي يسمّيه النّحْويّون القدامى :بابَ ما لم يسمّ فاعله يسمّيه ابن هشام (نائب فاعل)، ولم يحدّه بحدّ ينماز به بل وصّفه توصيفا عندما قال " باب نائب الفاعل : يحذف الفاعل فينوب عنه في أحكامه كلّها المفعول به، فإن لم يوجد فما أُختُص وتصرّف من ظرف أو جارّ ومجرور أو مصدر"[1].

فلم يقل مثلا : اسم مرفوع يتقدّمه فعلٌ على هيئة فُعِل أو يُفعَل، وإنّما اكتفى بذكر أوصافه، وما يكون عليه أصلُه من مفعول به أو شبه جملة.

واستعمل مصطلح (النّواسخ)[2]، ويريد بها(إنّ وأخواتها)، و(كان وأحواتها)، و(ظنّ وأخواتها)، على حينِ يطلق الزجاجيّ على باب إنّ وأخواتها (بابَ الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر)[3]. ومصطلح ابن هشام هنا موجز، دالّ على المفهوم بأخصرِ عبارة.

---

١ شرح القطر ، مصدر سابق ،ص٢٠٤_٢٠٥

٢ شرح القطر ، مصدر سابق،ص١٣٩

٣ ينظر: البحث ص٦

ويطلق مصطلح(التّنازُع)[1] على ما أسماهُ الزجاجيّ " باب الفاعلين والمفعولين اللّذينِ يفعل كلّ منهما بصاحبه مثلما يفعل الآخر"[2].

وقد عرف كثيرا من المصطلحات النحوية بالماهية لدقة هذا النوع من التعريف، ومن أمثلة ذلك:

-الإعراب أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة[3].

-العلم الشخصي: اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا[4].

-العلم الجنسي اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية[5].

- العلم المرتجل: وهو: ما استعمل من أول الأمر علما[6].

-العلم المنقول: ما استعمل قبل العلمية لغيرها[7].

---

١ شرح القطر ، مصدر سابق،ص٢١٤

٢ الجمل ، مصدر سابق، ص١١١

٣ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام،جمال الدين عبد الله الأنصاري، تحق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٦٤/١.

٤ أوضح المسالك، مصدر سابق ، ١٣٥/١.

٥ أوضح المسالك، مصدر سابق ، ١٤٣/١.

٦ أوضح المسالك، مصدر سابق ، ١٣٦/١.

٧ أوضح المسالك، مصدر سابق ، ١٣٦/١.

– المركب المزجي: مركب مزجي، وهو: كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها[1].

-**المركب الإضافي:** كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله[2].

١ أوضح المسالك، مصدر سابق ، ١٣٨/١.

٢ أوضح المسالك، مصدر سابق ، ١٣٩/١.

المطلب الثّاني :تحديد المعنى اللُّغويّ للمصطلح

كثيرا ما يبيّن ابن هشام دلالة مصطلحاته في اللّغة وفي الاصطلاح ؛ من ذلك تعريفه للاسم، يقول:" فالاسم في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحدّ الأزمنة الثّلاثة، وفي اللّغة : سمة الشّيء أي علامته"[١]. ومنه تعريفه الفعل؛ إذ يقول:"و الفعل في الاصطلاح ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحدّ الأزمنة الثلاث، وفي اللّغة نفس الحدّث الّذي يحدثه الفاعل"[٢]. ومنه تعريفه الحرف لغةً واصطلاحا في قوله: " والحرف في الاصطلاح ما دلّ على معنى في غيره، وفي اللّغة طرف الشّيء"[٣].و منه ضبط المصطلح لغةً، كقوله:" الكلمة قول مفرد، وأقول في الكلمة ثلاث لغات: أما لغاتها فكَلِمة على وزن نَبِقَة، وكِلْمة على وزن سِدرة، وكَلْمة على وزن تَمرة"[٤].و منه تعريف العطف في قوله:"

١ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحق محمد محيي الدين،دن ،ص١٤

٢ شرح الشذور، مصدر سابق، ص١٤

٣ شرح الشذور، مصدر سابق، ص١٤

٤ شرح الشذور، مصدر سابق، ص١١

والعطف في اللّغة الرجوع إلى الشّيء بعد الانصراف عنه، وفي الاصطلاح ضربان..."[1]

ومما تقدّم نلحظ أنّ ابن هشام يبدأ بالتّعريف الاصطلاحيّ ثم يثنّي بالتّعريف اللُّغويّ، ومعلوم أنّ الأصل في الكلمة المعنى اللُّغويّ ثم تنقل من دلالتها النّحْويّة إلى دلالة اصطلاحيّة، فالأوْلى أن يبدأ بالتّعريف اللُّغويّ للكلمة ثم بعدئذٍ يعرّفها اصطلاحا، ولعلّ ابن هشام نهج هذا النهج في المصطلحات التي كان يظنّ غموض العلاقة فيها بين الدّلالتين اللغويّة والاصطلاحيّة، بدلالة أنّه لم يعرّف مصطلحاتِهِ كلَّها لغة، بل اكتفى بالتّعريف الاصطلاحيّ عند أرباب هذه الصناعة. وهذا يشير إلى أن ابن هشام يدرك إدراكا عميقا أهمّيّة ما تقدّمه المعرفة النّحْويّة في توضيح دلالة المصطلح في العلم الّذي نقل إليه،و يرى ضرورة أن يكون هناك أدنى ملابسة بين المعنى اللُّغويّ والمعنى الاصطلاحيّ

١ شرح القطر، مصدر سابق ،ص٣٢٤

المطلب الثالث :تأثّره بالمنطق

استعمل ابن هشام مصطلحات المناطقة في تحدّيد مدلولات المصطلحات، كقوله:" الكلمة جنس يندرج تحته هذه الأنواع الثّلاثة لا غير "[1]. فكلمتا(جنس ونوع) من مصطلحات المناطقة، بل إنّ أسلوب الحصر هذا من منهجهم ويطلقون عليه (السبر والتقسيم). ولعلّ ذلك يعود إلى انتشار هذا العلم وظهور أثره في جل مؤلفات هذا القرن الّذي عاش فيه ابن هشام.

١ شرح الشذور ، مصدر سابق، ص١٣

المطلب الرابع :التّنبيه على دقة المصطلح

ربما أشار ابن هشام إلى تعدد المصطلحات التي يطلقها العلّماء على مدلول واحد، ثم بين المصطلح الأكثر دقة وتبناه. من ذلك قوله في(أل):" وهذه العبارة(أي أل) أولى من عبارة من يقول: الألف واللام؛ لأنه لا يقال في (هل) الهاء واللام، ولا في(بل) الباء واللام"[1] ؛ ولذلك قال ابن جماعة:"آلة التّعريف (الألف واللام)، ولك أن تقول (أل)، والثّاني أقيس"[2].

فابن هشام_كما مر قبل قليل _ يستعمل الأقيس وهو (أل). ويعبّر عن ذلك بقوله(أولى من عبارة من يقول: الألف واللام). وكأن ابن هشام يرى أن من معايير اختيار المصطلح النّحْويّ عند تعدد المصطلحات للمدلول الواحدّ_ معيارا مهما هو كون المصطلح المفضل أقيسَ من غيره.

١ شرح الشذور ، مصدر سابق،ص ١٥

٢ شرح كافية ابن الحاجب،بدر الدين بن جماعة ؛محمد بن إبراهيم، تحق عمر محمد داود، دار المنار ،القاهرة ،٢٠٠٠،ص٦٢

المطلب الخامس :التّنبيه على اختلاف المصطلحات واختلاف دلالتها

ذكر ابن هشام أنّ الزجاجيّ يجعل المفعول معه مفعولا به، وأن الكوفيّين يجعلون المفعول معه مفعولا مطلقا. فابن هشام ينبّه على اختلاف المصطلح عند النّحْويّين، أو اختلاف دلالته، ويذكر أن الجوهري سمّى المستثنى مفعولا دونه، وأن السيرافيّ زاد مصطلحا آخر هو المفعول منه[1]، كما في قوله تعالى:" واختار موسى قومه سبعين رجلا"[2].

١ شرح القطر، مصدر سابق، ص٢١٩

٢ سورة الأعراف ١٥٥

المطلب السّادس :المصطلح والمدلول

قدم ابن هشام العديد من المؤلفات للمكتبة العربيّة، وبعض هذه المؤلفات تكاد تكون المصطلحات فيها متشابهة إلى حدّ ما،كما هو الحال في كتابيه(قطر النّدى وشذور الذهب). وبالنّظر في المصطلحات المكرّرة في الكتابين يستنتج البحث أنّ مدلولات هذه المصطلحات ذوات معانٍ متشابهة إن لم تكن متماثلة، بل إن المصطلح في (شرحه للألفية) يكاد يقترب من حيث طبيعته ودلالته إلى مصطلحات هذين الكتابين على أننا نجد شيئا من الدقة والاستناد إلى الماهية في الكتاب الأخير أكثر وضوحا منه في الكتابين السابقين، وربما يعود ذلك إلى أن شرح الألفية متقدم بعض الشيء في المستوى التعليمي عما هو عليه في القطر والشذور.

عرّف ابن هشام المبتدأ في القطر بأنّه:" الاسم المجرّد عن العوامل اللّفظيّة للإسناد"[1]، وعرّفه في الشّذور بأنّه:" المجرّد عن العوامل اللّفظيّة، مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمكتفى به"[2]. ففي التّعريف الثّاني عبّر عن المبتدأ الّذي له خبر، والمبتدأ الّذي لا خبر له بقوله"مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمكتفى به"، وفي

١ شرح القطر، مصدر سابق ، ص١٢٨
٢ شرح الشذور ، مصدر سابق ،ص١٧٩_١٨٠

التّعريف الأوّل عبّر عن هذا المدلول بكلمة واحدة هي (الإسناد). فالإسناد يشمل المسند والمسند إليه، وهذا يشمل المبتدأ بنوعيه، فالأوّل مثل: (محمد حاضر) والثّاني مثل: (أناجح المحمدان). فمحمد مسند إليه وناجح مسند في المثال الثّاني والإسناد الوارد في المدلول(تعريفِ ابن هشام) يشمل الركنين.

ويعرف الحال في القطر بقوله: "هو وصف فضلة يقع في جواب كيف"[١]. على حين يعرفها في شرحه للألفية بقوله:" وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة"[٢]. وهما متقاربان فقد استعاض بذكر(يقع في جواب كيف) بدلا من تركيب(لبيان الهيئة).

وعرف التمييز في القطر بقوله:" هو اسم فضلة نكرة جامد مفسر لما انبهم من الذوات".[٣] وعرفه في شرح الألفية بقوله: "اسم نكرة، بمعنى من، مبين لإبهام اسم أو نسبة"[٤] فالتعريفان متقاربان دلاليا وإن اختلفت بعض الألفاظ فيهما.

أما سرّ اختلاف الألفاظ من حيثُ الزّيادةُ والنّقص والماهيّة في المدلولين،فيعود إلى أنّ منهج ابن هشام منهج تعليميّ، والمعلّم قد يعرّف

١ شرح قطر الندى، ص٢٣٤.
٢ أوضح المسالك، مصدر سابق، ٣٦٥/٢.
٣ شرح قطر الندى، مصدر سابق ، ص٢٣٧.
٤ أوضح المسالك، مصدر سابق ، ٣٧٢/٢.

المصطلح بألفاظ مختصرة في مستوًى تعليميّ معيّن،ثم يعود فيعرّف المصطلح نفسه بألفاظ مسهبَة في مستوى تعليميّ أرقى،فمستوى المتلقي يؤدّي دورا مهمّا في تحديد الألفاظ المختارة. لكنّ هذين المدلولين للمصطلح الواحد _ وهو المبتدأ_ يكادان يكونان متطابقين من جهة المعنى، وإنْ اختلفا من جهة اللّفظ.

ومثال ثانٍ تعريفُ الفاعل، فقد عرّفه في القطر بأنّه:" اسم صريح أو مؤوّل به أسند إليه فعل أو مؤوّل به، مقدّم عليه بالأصالة، واقعا منه أو قائما به"[1]. وعرّفه في الشّذور بأنّه:" ما قُدّم الفعل أو شبهه عليه، وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه"[2].

وهذان التّعريفان للفاعل متشابهان، وإن اختلفت ألفاظهما، ففي الأوّل قال (اسم صريح أو مؤوّل به) وفي الثّاني عبّر عنهما ب(ما) الدالّة على العموم، فهي تشمل الاسم الصّريح والمؤوّل. ولو اعتُرِض على هذا التّعريف بأنّ (ما) هنا تتضمّن الاسم وحدَه دون المصدر المؤوّل ؛ لأنّ الذهن أوّل ما ينصرف إليه _ فالجواب عن ذلك هو أنّ (الاسم) هو الأصل، والمصدر المؤوّل فرع منه، ولا بأس أن يكون التّعريف نصّا على الأصل وحسبُ ؛ لأن الأصل يتضمّن الفرع،

١ شرح القطر، مصدر سابق ، ص١٩٨
٢ شرح الشذور، مصدر سابق ، ص١٥٨

والفرع يأخذ حكم الأصل غالبا، وعليه فإنّ مدلول مصطلح الفاعل واحد وإن اختلف اللّفظ.

ومثال ثالث تعريفه عطفَ البيان، فقد عرّفه في القطر بأنّه:"تابع موضح أو مخصّص، جامد،غير مؤوّل:"[1]. وعرّفه في الشّذور بأنّه:" تابع،غير صفة، يوضّح متبوعه أو يخصّصه "[2].

ففي التّعريف الأوّل احترز من دخول الصفة بقوله:"(جامد) ؛ لأن الصفة في الأصل تكون جامدة، ثم احترز من الجامد منها بقوله (غير مؤوّل) ؛ فالصفة الجامدة تكون مؤوّلة على حين أن عطف البيان لا يؤول. فالتّعريفان أو المدلولان، وإن اختلفا في ألفاظهما إلا أن كلا منهما معبّر عن المصطلح تعبيرا جامعا مانعا.

يخلص البحث مما تقدم إلى أن ابن هشام قد غيّر من ألفاظ المدلول للدلالة على المصطلح الواحدّ، غير أن هذا التغيير لا يؤثر في المعنى ولا يغيره.

١ شرح القطر، مصدر، سابق ،ص٣٢٤
٢ شرح الشذور ، مصدر سابق،ص٤٣٤

خاتمة البحث

نتائج البحث

ثمة بعض النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها البحث يمكن إجمالها فيما يأتي :

- كلا العلمين الزجاجيّ وابن هشام اتخذا منهجا تعليميّا يقوم على انتقاء المصطلحات الأكثر شيوعا، سواء أكانت مصطلحات بِصريّة أم كوفيّة، إلا إنّهما أكثرا من استعمال المصطلح البِصريّة لشهرتها بين الدارسين.
- استعمل الزجاجيّ مصطلحات يمكن القول : إنّها خاصة به كاللام العارية واللام الحاملة.
- جاءت مصطلحات ابن هشام أكثر استقرارا، وأخصر عبارة من مصطلحات الزجاجيّ، ولعلّ ذلك عائد إلى بعد الشقة بينهما ؛ ففي عصر ابن هشام باتت المصطلحات النّحْويّة محصورة ومستقرة، وليس ثمة جديد فيها أو في مدلولاتها، إنّما هي محاكاة لمصطلحات من سبقهم من القوم.
- تعددت ألفاظ المدلول عند ابن هشام لكن المعنى واحد.

- تأثّر كلّ منهما بألفاظ المناطقة والأصوليين والمتكلّمين، لكن هذا التأثر ربما كان أبلغ وأكثر عند ابن هشام مما هو عليه عند الزجاجيّ.
- أشار ابن هشام إلى الدّلالة النّحْويّة لبعض المصطلحات النّحْويّة إلى جانب الدّلالة النّحْويّة.
- نبّه ابن هشام إلى اختلاف المصطلح ومدلوله عند بعض النّحْويّين.

صعوبات البحث

لعلّ أبرز الصعوبات التي واجهت هذا البحث هو تحديد أوليات المصطلحات النّحْويّة، فليس من اليسير أن نقول: إن ابن هشام مثلا أول من استعمل مصطلح كذا، وإذا وُفّقت البحوث إلى معرفة أوليات بعض المصطلحات ونسبتها إلى مُولّديها فمن العسير جدّا أن تُوفّق إلى معرفتها كلّها أو جُلّها.

ومن الصعوبات الأخرى تحديد المعيار الصّوابيّ الّذي ينبغي أن نحاكم المصطلحات التراثية إليه، ويرى البحث أن من الحيف أن تحاكم المصطلحات التراثية المنسوجة قبل مئات السنين إلى علم المصطلح الحديث بقواعده وشروطه وخصائص، وإذا قرّرت الأمة أن تخضع المصطلحات التراثية إلى علم المصطلح الحدّيث، فما الّذي ينبغي عليها فعله تُجاه المصطلحات التي

خرجت عن قواعد علم المصطلح ؟ هل نغيّرها في كتب التراث كلّها ؟ أم نستعمل المصطلحات المعدّلة(البديلة) في كتاباتنا المستقبلية؟ أمّا تغييرها في كتب التراث فأمر عسير المنال، إن لم يكن محالا؛ لأنّها كثيرة، وأمّا استعمال المصطلحات المعدّلة في كتاباتنا الحديثة، فسيقطع صلتنا بالمصطلحات القديمة وبمدلولاتها، ولعلّ الأنسب هو إبقاء المصطلحات القديمة على ما هي عليه، ومراعاة قواعد المصطلح فيما يُستجدّ من مصطلحات الجديدة.

مصادر البحث ومراجعه

أ-المصادر

١- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم،ابن خالويه،دار مكتبة الهلال،بيروت،١٩٨٥.

٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام،جمال الدين عبد الله الأنصاري، تحق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

٣- الإيضاح في علل النحو،أبو القاسم الزجاجيّ،تحق مازن المبارك،دار النفائس،بيروت،١٩٧٩.

٤- البسيط في شرح جمل الزجاجيّ،ابن أبي الرّبيع القرشيّ الأشبيليّ،تحق عيّاد بن عيد الثبيتي،دار الغرب الإسلاميّ،بيروت،١٩٨٦.

٥- تذكرة النحاة،أبو حيان الأندلسيّ،تحق عفيف عبد الرحمن،ط١،الرسالة،بيروت،١٩٨٦

٦- الجمل في النحو،أبو القاسم الزجاجيّ،تحق،علي الحمد،ط١،دار الأمل،عمان،١٩٨٤م.

٧- الجمل، أبو القاسم الزجاجي، بعناية ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٢٦م.

٨- حروف المعاني،أبو القاسم الزجاجيّ،تحق علي الحمد،ط١،دار الأمل،عمان،١٩٨٤

٩- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل،أبو محمد السيد البطليوسيّ،تحق سعيد عبد الكريم سعّوديّ،دار الرشيد،العراق،١٩٨..

١٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،ابن هشام الأنصاريّ،تحق محمد محيي الدين،د.ن.

١١- شرح قطر النّدى وبل الصدى،ابن هشام الأنصاري،تحق محمد محيي الدين،المكتبة العصريّة،بيروت،١٩٩٨.

١.-شرح كافية ابن الحاجب،بدر الدين بن جماعة ؛محمد إبراهيم،تحق عمر محمد داود،دار المنار،القاهرة،٢٠٠٠

١٢- الشفاء، كتاب المنطق،ابن سينا؛الحسين بن عبد الله،تحق سعيد زايد،المطبعة الأميريّة،القاهرة،١٩٦٤.

١٣- الكتاب، سيبويهِ ؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحق عبد السلام هارون، ط١،دار الكتب العلّمية،بيروت،١٩٨٢.

١٤- المرتجل،أبو محمد ؛عبد الله بن أحمد، تحق علي حيدر،ط١،مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق،دمشق،١٩٧٢.

١٥- مغني اللبيب،ابن هشام الأنصاريّ،تحق محمد محيي الدين،المكتبة العصريّة،بيروت،١٩٩٢.

ب_المراجع

١-الدرس النّحْويّ في بغداد، مهدي المخزوميّ،دار الرائد العربي،بيروت،١٩٨٧.

٢-الزجاجيّ، حياته وآثاره ومذهبه النّحْويّ، من خلال كتاب الإيضاح، مازن المبارك،ط٢،دار الفكر،دمشق،١٩٨٤.

٣- ابن السكيت اللُّغويّ،محيي الدين توفيق إبراهيم،ط١،مطبوعات جامعة بغداد،بغداد،١٩٦٩.

٤-المدارس النّحْويّة،شوقي ضيف،ط٨،دار المعارف،القاهرة،١٩٩٩.

٥- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو،مهدي المخزوميّ،ط٢،مطبعة الحلبيّ،مصر،١٩٥٨.

٦- مصطلحات ليست كوفيّة،سعيد جاسم الزبيديّ،ط١،دار أسامة،عمان،١٩٩٨.

٧- معجم المصطلحات الأدبيّة المعاصر،سعيد علوش،دار الكتاب اللبنانيّ،بيروت،١٩٨٥.

٨- المعجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة،ج٢، مطبعة مصر القاهرة،١٩٦.

٩- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي،القاهرة، ط٢، ١٩٦٩م.

الدوريات

- في المصطلح العربي،قراءة في شروطه وتوحيده، د علي الحمد،مجلة التعريب، العدد العشرون،كانون الأوّل،٢٠٠٠